

«عام صعب لمصارف الأسواق الناشئة»

«فيتش»: أسعار النفط والإنفاق الحكومي

يدعمان الاقتصاد والبنوك

إعداد - ديالا نجلي

● النمو الائتماني يتراجع في الصين إلى 18 في المئة خلال 2014

● التوترات الجيوسياسية وتراجع الثقة يفرضان ضغوطاً على النمو الروسي والمصارف التركية ستواجه عاماً صعباً

أكدت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني في تقريرها الدوري «أنا ووتش» للائقمة المصرفية في الأسواق الناشئة أن أسعار النفط المرتفعة والإنفاق الحكومي على البنية التحتية يجب أن يشكلا دعماً للاقتصاد والأداء المصرفي في معظم أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. ويشكل عام بلغت مشكلة القروض المتعثرة ذروتها كما أن السيولة ورأس المال في وضع جيد، في حين أن الاتجاهات الإيجابية تعتبر الأكثر وضوحاً في الإمارات والكويت (ما يمكن أن يرفع التصنيفات الحيوية) وفي السعودية.

نمو ضعيف

وقال التقرير إن أداء القطاع المصرفي في معظم الأسواق الناشئة سيكون أكثر ضعفاً خلال 2014، مما كان عليه في السنوات السابقة، وذلك بسبب تباطؤ الاقتصادات وارتفاع معدلات الفائدة وتأثير هامش الفائدة على القروض، فضلاً عن الاضطرابات السياسية في بعض الحالات. وأشار إلى أنه في المقابل فإن قياس الائتمان المصرفي والتصنيفات يجب أن تكون مرنة إلى حد كبير مع الأخذ بعين الاعتبار الدعامات الصلبة والائتمان الاقتصادي المعتدل. وتكمن مخاطر الانخفاض الكبير في الصين والهند، في حين أنها ارتفعت أخيراً في روسيا وتركيا.

الصين

وتوقع التقرير نمواً ائتمانياً قوياً في الصين خلال 2014، ولكن بوتيرة أبطأ تصل 18 في المئة مقارنة بـ 22 في المئة خلال 2013، وارتفاع الائتمان بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي إلى 232 في المئة مقابل 217 في المئة في 2013. كما أن ضغوط جودة الأصول الأساسية سترتفع (على الرغم من أن القروض المتعثرة ستبقى منخفضة)، ما سيضعف السيولة، غير أن السلطات ستحول دون أي تضيق في أسواق المال.

الهند

وتابع التقرير أن جودة أصول المصارف الهندية من المحتمل أن تضعف مع أصول المتعثرة (لقروض المتعثرة والقروض المعاد هيكليتها) أن ترتفع من 10 في المئة (في منتصف 2013) إلى نحو 15 في المئة خلال السنة المالية 2015 (أي بحلول مارس 2015). وستحتاج المصارف الهندية إلى نحو 60 مليار دولار من الأسهم الجديدة بحلول 2019 من أجل تحقيق الامتثال الكامل مع قوانين بازل، على الرغم من أن تأخير التطبيق قد يخفف من الضغوط المالية على المدى القصير. وتقلل الوكالة من اهتمامها لتأثير هامش الفائدة على القروض في معظم الأسواق الناشئة السيولة الأخرى، بعد الأخذ بعين الاعتبار الدعامات الأساسية للمصارف.

البرازيل

في حين أشار التقرير إلى أن التراجع الاقتصادي في البرازيل سيستمر في فرض ضغوط معتدلة على جودة الأصول

المصرفية والهوامش، ولا بدّ لمعظم المقرضين الكبار أن يوفروا ليونة تجاه هذه التحديات، غير أن المصارف الحكومية وبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تكون أكثر عرضة، مع الأخذ بعين الاعتبار النمو السريع في الأماكن غير الرئيسية، فضلاً عن التمويل الأضعف والتنوع. وتوقع الوكالة أن تستقر جودة الأصول المصرفية في 2014 وأن يستمر المقرضون في تشيلي وبيرو وكولومبيا بتقديم أداء جيد.

روسيا

أما بالنسبة لروسيا فقال التقرير إن الأفاق المستقبلية للمصارف الروسية قد تضعف، وذلك بالتزامن مع التوترات الجيوسياسية وتراجع الثقة بالأعمال وما يفرضه من ضغوط على النمو الاقتصادي. في المقابل فإن مخاطر إعادة تمويل المصارف يمكن إدارتها، ولا يشكل الركود قاعدة كما أن قياس الائتمان المصرفي يجب ألا يتراجع بشكل ملحوظ. وترتكز مخاطر التراجع على التصنيفات المصرفية المرتبطة بالسيادات، التي لديها حالياً نظرة مستقبلية سلبية.

تركيا

وأضاف التقرير أن المصارف التركية ستواجه عاماً صعباً من ضعف جودة الأصول والهوامش المسدودة وتدني النمو، وذلك بالتزامن مع ارتكاز تأثير هامش الفائدة على القروض على معدلات فائدة أعلى وضعف العملة واقتصاد أبطأ وعدم استقرار سياسي في حين أن معظم المصارف يمكن أن تستوعب الضغوط المعتدلة ولا بد من الحد من تصنيفات الضغوط المتراجعة. وأشار التقرير إلى أن قطاع القروض المتعثرة سيبقى مرتفعاً في سلوفينيا حتى بعد تحويلات «المصارف السيئة» في الربع الأخير من 2013، ما يحد من ترقية التصنيفات المنخفضة للمصارف. فضلاً عن ذلك فقد تراجعت جودة الأصول مجدداً في رومانيا في 2013، ولكنها تظهر علامات استقرار في غيرها من أسواق أوروبا الشرقية والوسطى الضعيفة.

بورصة الأخبار

«التمدين الاستثمارية» تنفي احتمال اندماج «الأهلي المتحد»

نفت شركة التمدين الاستثمارية «وجود أي نية للشركة لبيع حصتها في البنك الأهلي المتحد - البحرين». وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة تعليقاً على «الخبر الذي نشرته وكالة رويترز عن احتمال اندماج أو بيع البنك الأهلي المتحد - البحرين مع بنك آخر»، إن «شركة التمدين الاستثمارية تود أن تبين عدم صحة الخبر المذكور من حيث عدم وجود أي نية للشركة كأحد المستثمرين الاستراتيجيين في البنك لبيع حصتها في البنك الأهلي المتحد - البحرين والذي يعتبر استثماراً استراتيجياً للمجموعة».

واعتبرت «التمدين الاستثمارية» أن «مقانة الوضع المالي للبنك الأهلي المتحد وأداءه الإيجابي من حيث جودة الأصول وتطور الأرباح والتوزيعات على مدى السنوات الماضية وضعا البنك في مصاف البنوك الإقليمية الرائدة وذلك بشهادة مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية، الأمر الذي انعكس على القيمة الرأسمالية للبنك».

وأشارت إلى أن «البنك حقق عوائد رأسمالية ونقدية لمساهميها بلغت 24.9 في المئة سنوياً كمعدل على الاستثمار على مدى الأربعة عشرة سنة الماضية وهو ما يُعد من أفضل العوائد المحققة على الاستثمارات المصرفية على المستويين الإقليمي والدولي».

وكانت «رويتزر» قد نقلت عن مصادر مصرفية أول من أمس احتمال اندماج البنك الأهلي المتحد مع شريك استراتيجي في أكبر صفقة بقيمة 5 مليارات دولار، قد تكون الأكبر في القطاع المصرفي الخليجي منذ 20 عاماً.

«مدينة الأعمال» تخفض رأسمالها 34 في المئة لإطفاء الخسائر

أعلنت شركة مدينة الأعمال الكويتية العقارية عن توصية مجلس إدارتها بخفض رأس المال من 78.6 مليون دينار إلى 51.6 مليون دينار، أي بمقدار 26.9 مليون دينار أو بنسبة 34 في المئة، لإطفاء الخسائر المتراكمة.

وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة إن مجلس إدارتها قد عقد اجتماعاً أول من أمس واتخذ قراراً بالتوصية التالية:

- إطفاء كامل الخسائر المتراكمة كما في 31 ديسمبر 2013، علماً بأنه لا يوجد أي التزامات ستترتب على المساهمين جراء تخفيض رأس المال وستكون على النحو التالي :

1- اطفاء كامل مبلغ الخسائر المتراكمة البالغة 30.876 مليون دينار) كما في 31 ديسمبر من الاحتياطي الاختياري بمبلغ 1.95 مليون دينار، والاحتياطي القانوني بمبلغ 1.96 مليون دينار، لتصبح الخسائر المتراكمة بعد الإطفاء بمبلغ 26.96 مليون دينار.

2- تخفيض رأسمال الشركة من مبلغ 78.57 مليون دينار إلى مبلغ 51.6 مليون دينار أي بمقدار 26.96 مليون دينار، لإطفاء بقية مبلغ الخسائر المتراكمة.

«السفن»: مناقصة نفطية

بـ 28 مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن أنها قدمت أقل الأسعار في عطاءات المناقصة الخاصة بمشروع تقديم خدمات الصيانة والدعم لمرافق التصدير التابعة لشركة نفط الكويت، بقيمة 27.55 مليون دينار.

«التمويل الخليجي» يرفض الإفصاح عن قيمة صفقة «ليدز يونتايد»

رفض بيت التمويل الخليجي الإفصاح عن قيمة صفقة بيع 75 في المئة من أسهم نادي «ليدز يونتايد» الإنكليزي لكرة القدم (ال يو اف سي)، بسبب «شروط السرية في الصفقة».

وقال «بيت التمويل الخليجي» في بيان على موقع البورصة إنه وقع اتفاقية البيع مع مجموعة «اليونورا سبورت ليمتد» بتاريخ 6 فبراير 2014، شريطة الحصول على موافقة الاتحاد الإنكليزي لكرة القدم، وفي تاريخ 10 أبريل 2014، تمت الموافقة على الصفقة».

وأضاف «تم بيع 75 في المئة من مجموع أسهم شركة نادي ليدز يونتايد القابضة (المالكة لـ 100 في المئة من أسهم النادي) إلى مجموعة اليونورا سبورت ليمتد. وسيحتفظ بيت التمويل الخليجي بـ 10 في المئة فقط من أسهم شركة نادي ليدز يونتايد القابضة والتي من المتوقع أن تزداد قيمتها بشكل كبير في حال تاهل النادي إلى الدوري الممتاز لكرة القدم». وتابع «نظراً للشروط السرية في الصفقة، لا يمكن الكشف عن أي تفاصيل أخرى».

«المدينة»: خسارة 21 فلساً للسهم

سجلت شركة المدينة للتمويل والاستثمار خسارة صافية عن العام الماضي بلغت 8.2 مليون دينار، مقارنة بخسارة 3.34 مليون دينار في 2012. وبلغت خسارة السهم 21.15 فلس، مقارنة بخسارة 8.69 فلس في العام السابق وبلغت موجودات الشركة 106 ملايين دينار، مقابل مطلوبات بقيمة 59.7 مليون دينار، وبلغت حقوق المساهمين 39.5 مليون دينار.

وأشار تقرير مراقبي الحسابات إلى أنه «تم الحجز التنفيذي على موجودات الشركة المرهونة مقابل الوكالات (الدائنة)، وقامت الشركة بتقديم طلب للمحكمة المختصة للحماية من الدائنين والدخول تحت مظلة القانون رقم 2 لسنة 2009 (قانون الاستقرار المالي)».

«مركز سلطان» يبيع أرضاً

بـ 358 ألف دينار في الأردن

أعلنت شركة مركز سلطان للمواد الغذائية أن إحدى الشركات التابعة والمملوكة لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية (ش.م.ك) قامت ببيع أرض في المملكة الأردنية بقيمة 358 ألف دينار، وتم تحقيق ربح من عملية البيع بمبلغ يوازي 150 ألف دينار، وسيتم ادراج هذا الربح في الربع الثاني من العام الحالي 2014.



العين ما زالت على الأسهم القيادية

«الاستثمارات»: الأرباح الفصلية تحدد مسار السوق

فجوة قياسية بين السعودي و«كويت 15»

استمرت موجة التصحيح التي تشهدها تداولات سوق الأوراق المالية في ظل عملية الغرلة التي تشهدها شريحة من الأسهم التشغيلية إضافة إلى جني الأرباح التي تخضع لها بعض السلع القيادية التي حققت فترات على مدار الفترة الأخيرة.

واتسمت الفجوة إلى أكثر من 16 في المئة بين المؤشرين السعودي و«كويت 15» منذ بداية العام، بفعل استمرار البيع على الأسهم الصغيرة التي قادت السوق إلى أسبوع آخر من الخسائر.

ويظل الاتجاه العام لمجموعة الشركات الثقيلة متوازناً وسط تدفق سيولة المحافظ والصناديق الاستثمارية إليها، بغض النظر عن عمليات جني العوائد التي تحدث من وقت إلى آخر، فيما واصلت الأسهم الصغيرة غيابها، ليس فقط خلال الأسبوع وبخبرة سريعة إلى ما شهدته مؤشرات السوق خلال الأسبوع يلاحظ أن متوسط السيولة المتداولة بلغت 30 مليون دينار مقارنة بـ 32 مليوناً للأسبوع الماضي، فيما أضافت السيولة المتداولة وبخبرة سريعة إلى ما شهدته مؤشرات السوق خلال الأسبوع ارتفاعاً بنسب بلغت 0.3 في المئة و 0.4 في المئة على التوالي واستقر مؤشر NIC50 تقريباً عند مستواه نفسه بينما تراجع المؤشر السعودي بنسبة أكثر من 1.5 في المئة. وشهدت كذلك التغيرات العامة (العجل اليومي للتداول - الكمية - عدد الصفقات) تراجعاً خلال الفترة نفسها بنسب بلغت 5.6 في المئة و 0.8 في المئة و في المئة على التوالي، بلغ العجل اليومي للقيمة المتداولة 30.6 مليون دينار خلال الأسبوع بالمقارنة مع متوسط 32.4 مليون دينار للأسبوع الذي سبقه.

وبنهاية تداول الأسبوع الماضي بلغت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي 33.208.8 مليون دينار كويتي بارتفاع قدره 105.5 مليون دينار كويتي وما نسبته 0.3 في المئة مقارنة مع نهاية الأسبوع قبل الماضي وارتفاع قدره 2.557.4 مليون دينار وما نسبته 8.3 في المئة عن نهاية 2013.

بوتين «واثق» من عدم تدخل السعودية لخفض أسعار النفط للإضرار ببلاده

أوروبا توافق على التفاوض مع موسكو حول الغاز

حول بعض القضايا الإقليمية موضحاً «إن لدينا توافقاً في الآراء حول الوضع في مصر وإن كنا نخالف حول سورية»، وعلى صعيد ملف الطاقة قال الرئيس الروسي إن خفض أسعار النفط إلى أقل من 80 دولاراً للبرميل سيشكل مشكلة بالنسبة

تراجع صادرات النفط الإيرانية للمرة الأولى في 5 أشهر

طوكيو، سنغافورة- رويترز- تراجعت صادرات إيران من النفط الخام للمرة الأولى في خمسة أشهر في مارس ومن المتوقع أن تتخفف مجدداً في أبريل لتقترب من المستويات المنصوص على طيها في اتفاق نووي مؤقت أبرم في نوفمبر وخفف بعض العقوبات المفروضة على طهران.

ويومجوب الاتفاق المبرم في جنيف تظل صادرات النفط الإيرانية عند مليون برميل يوميا في المتوسط للأشهر الستة المنتهية في 20 يوليو لكن منذ التوقيع في العام الماضي فاقت الشحنات المتجهة إلى اسيا ذلك المستوى.

وبحسب بيانات لتحليل السفن، تراجعت صادرات الخام إلى ما يزيد قليلاً فحسب على مليون برميل يوميا في مارس وإلى 953 ألف برميل يوميا في أبريل ما يخفف الضغوط على طهران قبيل محادثات الشهر القادم لإنهاء النزاع النووي المستمر منذ عشر سنوات.

وبحسب بيانات الناقلات يرجع الانخفاض بالاساس الى عدم تسلم اليابان أي شحنات في مارس ومن المقرر ألا تسلم كوريا الجنوبية أي شحنات في أبريل.

لروسيا لكنه أشار إلى أن شركاء روسيا في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) لن يسمحوا بخفض أسعار النفط لأسباب اقتصادية بحتة. ولفت بوتين إلى احتمال أن يلجأ الغرب إلى محاولة الحاق الأذى بروسيا في مجال الطاقة مغرباً عن نفعته بعدم نجاح هذه المحاولات. وذكر بوتين أن عائدات روسيا من صادرات النفط بلغت العام الماضي 191 مليار دولار فيما بلغت عائدات الغاز 28 مليارات.

وارتفع خام برنت أمس إلى نحو 110 دولارات للبرميل مقرباً من أعلى مستوى في ستة أسابيع الذي سجله في الجلسة السابقة مع تنامي المخاوف بشأن الامدادات الروسية فضلاً عن طلب أمريكي وصيني قوي يدعم الأسعار.

وتتصالح فرص نزع قبيل الأزمة خلال محادثات في جنيف وسط حشد للقوات الروسية على الحدود مع أوكرانيا ومقتل ثلاثة انفصاليين الليلية الماضية في شرق أوكرانيا.

وقال بن لو برنو محلل السوق لدى أوبشنز أكسبرس في سيدني «مازالت هناك علاقة مخاطرة في أسعار النفط بسبب أوكرانيا مع توقعات للطلب الأمريكي والصيني تبدو إيجابية بدرجة كبيرة في ضوء البيانات الاقتصادية الصادرة في الفترة الأخيرة».

وزاد الإنتاج الصناعي للولايات المتحدة أسرع من المتوقع في مارس في أحدث مؤشر على تعزز اقتصاد أكبر بلد مستهلك للنفط في العالم.

ونما الاقتصاد الصيني 7.4 في المئة في الربع الأول من العام مسجلاً أدنى ونخبة في ستة فصول لكنه تجاوز توقعات السوق.

وأراحت البيانات الصادرة يوم الأربعاء المستثمرين الذين كانوا يتوقعون الاسوا لثاني أكبر اقتصاد في العالم وثاني أكبر مستهلك للنفط وهو ما عزز الأصول عالية المخاطر.

عواصم - وكالات- أعلن رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو أمس ان الاتحاد الأوروبي وافق على اجراء محادثات مع روسيا حول الغاز، محذراً موسكو من ان مصداقيتها كمصدر للطاقة على المحل.

وقال باروزو في رسالة موجهة الى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ان «الاتحاد الأوروبي يقبل باقتراحكم اجراء مشاورات مع الاتحاد الروسي واوكرانيا في مجال امن امدادات الغاز وعبوره»، جاء ذلك فيما طالب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اوكرانيا المهدهة بالافلاس بدفع ديون وارداتها من الغاز الروسي والتي تصل إلى مليارات.

وقال بوتين أمس في برنامج «الخط المباشر» التلفزيوني الذي يجيب فيه مسؤولون روس على استفسارات المواطنين، إن لدى أوكرانيا مهلة شهر قبل أن تطلب منها روسيا تسديد ديونها. وفي الوقت نفسه، حذر الرئيس الروسي من أن مشكلة الديون الأوكرانية يمكن أن تضر بصادرات الغاز الروسي إلى أوروبا.

وتتهم روسيا أوكرانيا بسرقة غاز من الانابيب التي تنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر الأراضي الأوكرانية، وهو ما تنفيه كييف. وناشد بوتين «الشركاء الغربيين» مثل ألمانيا المساهمة في إنقاذ الاقتصاد الأوكراني وقال إن مجرد تقديم الغرب ضمانات بنكية لأوكرانيا لا يعد دعماً.

واستبعد بوتين أن تشارك المملكة العربية السعودية في الاضرار بالمصالح الروسية عن طريق تخفيض أسعار النفط والغاز في السوق العالمية مؤكداً ان موسكو والبريطان ترتبطان بعلاقات ودية.

وأشاد بوتين بعلاقات بلاده مع المملكة العربية السعودية واصفاً خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز بأنه «قائد ذكي وحكيم». وأشار وجود تفاوت في وجهات نظر البلدين